

الإصلاحات الاقتصادية تساهم في الحفاظ على النمو والتعامل مع

تداعيات الجائحة

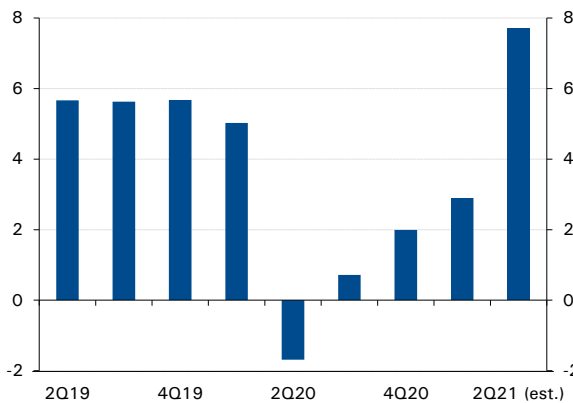
أبرز النقاط

- مصر نجحت في الحد من التأثيرات السلبية للجائحة من خلال الإنفاق على الجوانب الصحية والاجتماعية مع مراعاة الاستدامة المالية.
- وضع المالية العامة أفضل مما كان متوقفاً، وعجز الميزانية تقلص إلى ٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (مقابل ٨,٠% العام الماضي).
- تزايد الضغوط على الحساب الجاري، إلا ان الاحتياطات الأجنبية ما زالت قوية والجنيه المصري حافظ على استقراره.
- توقع ثبات أسعار الفائدة خلال العام الجاري في ظل استقرار معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي المصري والبالغ ٧% (± 2%).
- أي تهديدات محتملة ناجمة عن ظهور سلالات متحورة جديدة وتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي قد يؤثر سلباً على آفاق النمو.

وفي هذا السياق، انخفض معدل البطالة هامشياً إلى ٧,٣% في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقابل ٧,٤% في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، وذلك بفضل إعادة فتح أنشطة الأعمال تدريجياً. وتتسق تلك البيانات حتى الآن مع أهداف خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٨-٢٠٢٢) التي تهدف إلى خفض معدل البطالة إلى حوالي ٧,٣% بنهاية السنة المالية الحالية، مقابل مستويات الذروة التي وصلت إلى ٩,٦% في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. كما تهدف تلك الخطة أيضاً إلى خفض معدل النمو السكاني إلى حوالي ٢% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٢,٥٦% في عام ٢٠١٧ ومعدل الفقر إلى ٢٨,٥% مقابل ٢٩,٧% في العام الماضي.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي لمصر

(%، على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

ومن جهة أخرى، تراجع مؤشر مديري المشتريات إلى ٤٩,١ في يوليو مقابل ٤٩,٩ في يونيو، فيما يعد أدنى قليلاً من مستوى ٥٠ الذي يشير إلى "عدم التغيير"، إلا ان هناك تحسناً ملحوظاً مقارنة بالمستويات التي شهدناها خلال ذروة أزمة الجائحة (٢٩,٧ في أبريل)

حقق الاقتصاد المصري أداءً أفضل مما كان متوقفاً على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-١٩، وذلك بفضل تمكن السلطات المصرية من إدارة الأزمة بفعالية. إلا أن الاقتصاد المصري ما زال يزرع تحت الضغوط بسبب ظروف عدم اليقين المحيطة بالجائحة وإمكانية ظهور سلالات متحورة جديدة. وبعد انخفاض حالات الإصابة خلال معظم فصل الصيف مقارنة بأعلى المستويات المسجلة التي بلغت ١,٢٠٠ حالة في منتصف مايو، عادت الإصابات اليومية الجديدة للارتفاع مرة أخرى بعد اكتشاف الحالة الأولى من سلالة دلتا المتحورة في يوليو. وبلغ إجمالي عدد الحالات المؤكدة نحو ٢٩٠ ألف حالة وتجاوز العدد التراكمي للوفيات ١٦ ألف حالة وفاة في أغسطس. إلا أن نحو ٣,٢% فقط من السكان تم تلقيحهم بشكل كامل، بينما حصل ٧,٥ مليون شخص على جرعة واحدة على الأقل. ونتيجة لذلك، فرضت الحكومة إلزامية اللقاح على موظفي الحكومة وطلاب الجامعات والموظفين في المؤسسات التعليمية بداية من شهر أكتوبر.

استمرار تسارع وتيرة النمو الاقتصادي

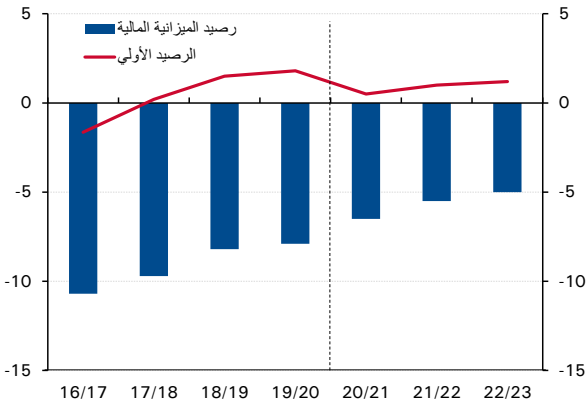
يواصل الاقتصاد المصري التقدم في المسار السليم للتعافي من تداعيات الجائحة بصفة عامة وذلك بدعم من الإصلاحات الاقتصادية الجارية، إذ حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً ملحوظاً بنسبة ٧,٧% على أساس سنوي في الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، المنتهية في يونيو الماضي، بعد أن انخفض بنسبة ١,٧% خلال الفترة المماثلة من العام الماضي نتيجة للقيود المرتبطة بالجائحة. وبالتالي، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣,٣% للسنة المالية الكاملة (يوليو ٢٠٢٠ - يونيو ٢٠٢١)، مقابل ٣,٦% في السنة السابقة بسبب ضعف النشاط الاقتصادي، خاصة في النصف الأول.

الاستفادة من تغيير آجال استحقاق الديون وانخفاض أسعار الفائدة. وبالفعل نجحت الحكومة في إطالة آجال استحقاق الديون من أقل من ١,٣ سنة قبل يونيو ٢٠١٧ إلى ٣,٤٥ سنة في يونيو ٢٠٢١.

ومثل الدول الأخرى، ارتفعت ديون مصر خلال الجائحة من ٨٤,٠% إلى ٩٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بسبب الارتفاع غير المتوقع في الإنفاق على الرعاية الصحية. إلا أنه وعلى عكس معظم الدول الأخرى، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمستويات الذروة المسجلة قبل الجائحة والتي بلغت حينذاك ١٠٨% في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦. ومن المفترض أن تتخفف نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر مستقبلياً إلى حوالي ٨٠% بنهاية يونيو ٢٠٢٢ مع محافظة الحكومة على التزامها بالإصلاحات المالية واستمرار النمو الاقتصادي. ويمكن أن يتقلص عجز الميزانية إلى ٧% من الناتج المحلي الإجمالي قبل أن ينخفض إلى حوالي ٦,٥% في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بما يسمح بتوفير مستويات كافية من النفقات العامة لدعم النشاط الاقتصادي.

الرسم البياني ٣: الميزانية العامة في مصر

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

القطاع الخارجي يعاني من تدهور عائدات السياحة

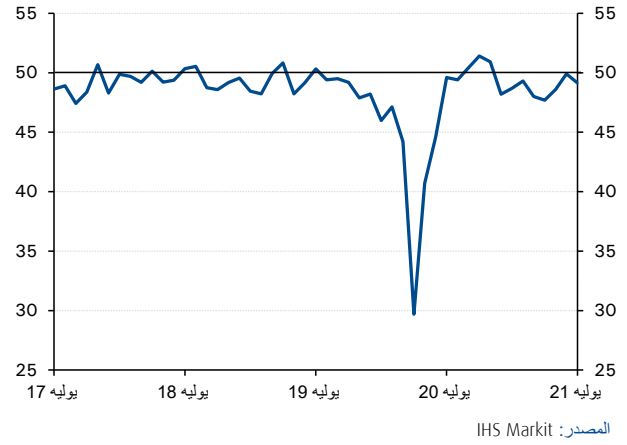
أثرت الجائحة والقيود المفروضة على السفر الدولي على قطاع السياحة، مما أدى إلى اتساع فجوة عجز الحساب الجاري. إذ تضاعف العجز تقريباً في التسعة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (يوليو - مارس) فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض العائدات السياحية إلى ٣,١ مليار دولار مقابل ٩,٦ مليار دولار العام الماضي.

إلا أن التحسن الذي شهدته مصر على صعيد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج وإيرادات قناة السويس ساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات بصفة عامة. إذ ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٤٧,٣%، على أساس سنوي، في الربع الأول من عام ٢٠٢١ مع نمو بنسبة ٢١,٧%، على أساس سنوي، في إجمالي التدفقات إلى القطاع غير النفطي. كما واصلت تحويلات المصريين العاملين في الخارج اتجاهها التصاعدي،

وأعلى من مستويات الربع السابق (٤٨,٧) في المتوسط في الربع الثاني (من عام ٢٠٢١). ويعزى هذا الانخفاض الهامشي الذي سجله مؤشر مديري المشتريات في شهر يوليو إلى الحذر المستمر الذي انتاب قطاع أنشطة الأعمال في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالجائحة، على الرغم من الانخفاض الحاد في حالات الإصابة الجديدة بالفيروس المسجلة في مصر خلال الشهر. ومن الجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من إشارة تلك البيانات من حيث المبدأ إلى انكماش أنشطة القطاع الخاص، إلا أن تلك المستويات تتسق مع النمو القوي الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية. ومستقبلاً، سنستمر موجه تفاعل قطاعات الأعمال تجاه آفاق النمو، إذ وصل مؤشر توقعات الإنتاج المستقبلي إلى ٧٥,٦ في يوليو مقابل ٧٤,١ في يونيو.

الرسم البياني ٢: مؤشر مديري المشتريات في مصر

(مؤشر)



المصدر: IHS Markit

ومع تخفيف التدابير الاحترازية مؤخراً وتسارع وتيرة برنامج طرح اللقاحات، نتوقع أن يواصل الاقتصاد تحسنه في الفترة القادمة. وقد يصل معدل النمو إلى نحو ٥% على المدى المتوسط بفضل الاستفادة من التزام السلطات المستمر تجاه تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في غياب أي تهديد محتمل قد يفرضه ظهور سلالات متحورة من الفيروس أو تعرض الاقتصاد العالمي لانتكاسة جديدة.

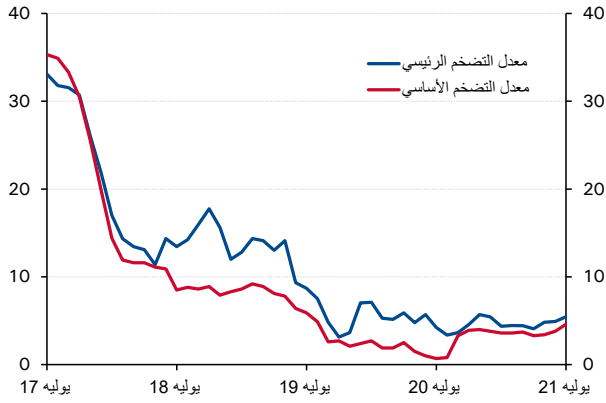
تحسن أوضاع المالية العامة أكثر مما كان متوقعاً

تحسن وضع المالية العامة بفضل خفض الدعم وتحسن إدارة الدين العام. وتمكنت الحكومة من تحقيق فائض أولي (أي قبل سداد فوائد القروض) بنسبة ١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، أي أعلى من المستوى المستهدف رسمياً البالغ ٠,٩% وتوقعات صندوق النقد البالغة ١%. وتعكس تلك البيانات ارتفاع الإيرادات بنسبة ١٢% على أساس سنوي، متجاوزة معدل زيادة النفقات بنسبة ٩%. ونتيجة لذلك، انخفض عجز الميزانية إلى ٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٨% قبل عام مسجلاً عجز أقل من المستهدف مبدئياً من قبل الحكومة البالغ ٧,٨%. وكان خفض تكاليف خدمة الدين إلى ٣٦% من إجمالي النفقات خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٤٠% العام الماضي أحد أبرز العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحقيق ذلك، بفضل

في الربع الثاني من عام ٢٠٢١، في ظل تزايد تكاليف المواد الغذائية والمشروبات - والتي تساهم بأكبر وزن نسبي لعنصر منفرد في سلة التضخم - بنسبة ٤,٨% على أساس سنوي مقابل ٣,٤% في يونيو. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني السلع المتقلبة، إلى ٤,٦% على أساس سنوي مقابل ٣,٨% في يونيو.

وخلال الأشهر المقبلة، من المتوقع أن ترتفع مستويات التضخم نظراً لإمكانية انعكاس ارتفاع أسعار الوقود مؤخراً بنهاية شهر يوليو على عناصر أخرى، كما قد ينعكس ذلك أيضاً على معدل التضخم الكلي للربع القادم. وقد يؤدي الإعلان الأخير عن إمكانية رفع أسعار رغيف الخبز المدعوم إلى ارتفاع التضخم، وذلك على الرغم من عدم توافر تقديرات رسمية حتى الآن للتكاليف الجديدة.

الرسم البياني ٥: التضخم في سلة أسعار المستهلك* (مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. * لمناطق الحضر

وفي هذا السياق، أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه الأخير في أغسطس عند مستويات عالية نسبياً (٨,٢٥-٩,٢٥%) للمرة السادسة على التوالي. ومع استمرار التضخم في حدود المستوى المستهدف البالغ ٧% (± ٢%)، من المستبعد أن يتخذ البنك المركزي أي إجراء هذا العام. كما لا توجد حاجة واضحة لرفع معدلات الفائدة في الوقت الحالي، نظراً لتحسن وتيرة النمو، وتزايد إمكانية رفع أسعار الفائدة العالمية والحاجة إلى الحفاظ على سعر فائدة حقيقي جذاب نسبياً (الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم) لجذب تدفقات رأس المال.

قطاع البنوك ما يزال مرناً رغم الجائحة

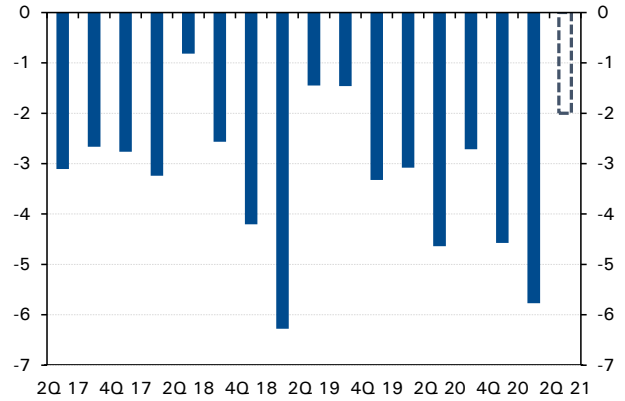
يواصل القطاع المصرفي تحسين وضع السيولة وتعزيز ثقة المودعين بدعم من الاستجابة الملائمة للبنك المركزي خلال الجائحة. وقد بقيت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض منخفضة نسبياً عند ٣,٥% في الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٣,٦% في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ وعند ٤,١% في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

وإلى جانب الجهود الحكومية لتقديم قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة، أطلق البنك المركزي مبادرة للتمويل العقاري

إذ ارتفعت بنسبة ١٣% لتصل إلى ٢٨,٥ مليار دولار خلال الأشهر عشر شهراً الأولى من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (يوليو - مايو). هذا بالإضافة إلى ارتفاع عائدات قناة السويس بنسبة ١١,٢% على أساس سنوي خلال ٨ أشهر (يناير - أغسطس) لتصل إلى ٣,٨٨ مليار دولار بفضل زيادة عدد السفن العابرة بنحو ١٥%. وقد يصل عجز الحساب الجاري إلى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ قبل أن يتحسن إلى حوالي ٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة بالتزامن مع تلاشي تداعيات الجائحة.

الرسم البياني ٤: الحساب الجاري لمصر

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: البنك المركزي المصري وتقديرات بنك الكويت الوطني

ومن جهة أخرى، أدى تسارع وتيرة تدفقات رأس المال مؤخراً، ودعم صندوق النقد الدولي والاقتراض الخارجي إلى تعويض اتساع عجز الحساب الجاري، مما أدى إلى زيادة صافي الاحتياطيات الأجنبية التي ارتفعت إلى ٤٠,٦ مليار دولار في يوليو، بزيادة أكثر من ٤ مليارات دولار مقارنة بأدنى مستوياتها المسجلة خلال الجائحة والتي بلغت ٣٦ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠. ومن المتوقع استمرار ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية، إذ خصص صندوق النقد الدولي ما يعادل ٢,٨ مليار دولار لمصر من مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة لديه، إضافة إلى إصدار صكوك في النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

كما ساهم التعافي التدريجي لمركز القطاع الخارجي على بقاء الجنيه المصري مستقراً على نطاق واسع مقابل الدولار الأمريكي وظل معدل تداول الدولار الأمريكي مستقراً عند مستوى ١٥,٧ جنيه مصري في المتوسط خلال العام الحالي. ويعكس هذا الاستقرار تحسن أداء الاقتصاد الكلي بصفة عامة، ومعدلات الفائدة المرتفعة نسبياً، مما ساهم في الحفاظ على جاذبية العملة وترسيخ معنويات الثقة تجاه الإصلاحات الاقتصادية.

التضخم ما زال منخفضاً رغم تسارعه مؤخراً

بعد رفع تعرفه الكهرباء وأسعار السجائر مؤخراً، إلى جانب الزيادة المستمرة في تكاليف المواد الغذائية، ارتفعت أسعار المستهلك بأسرع وتيرة تشهدها منذ ديسمبر الماضي. وتسارع معدل التضخم للحضر إلى ٥,٤% في يوليو مقابل ٤,٦% في المتوسط على أساس سنوي

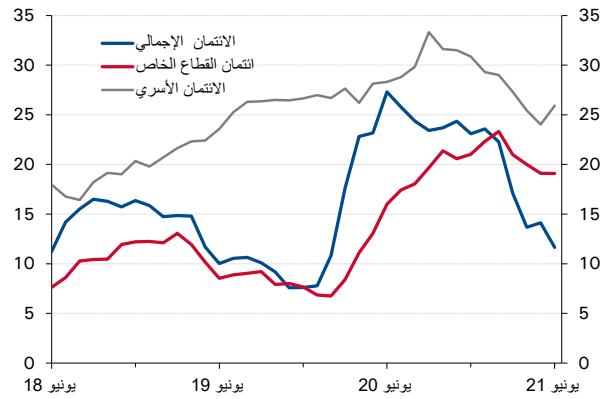
التحديات مستمرة وتتطلب جهوداً متواصلة

نجحت مصر في إرساء أسس اقتصادية أكثر مرونة وتوازناً مما مكنها من إدارة أزمة تفشي جائحة كوفيد-١٩ دون تعطيل نشاط الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية أو التأثير بشكل كبير على النمو. إلا أن حالة عدم اليقين بشأن تعافي الاقتصاد العالمي وإمكانية ظهور موجات جديدة من حالات الإصابة بالفيروس تعتبر من أبرز المخاطر الرئيسية المحيطة بأفاق النمو على المدى القريب. وفي ذات الوقت، يعتبر ارتفاع مستويات الدين العام والاحتياجات التمويلية الهائلة من العوامل الرئيسية التي قد تجعل مصر عرضة للصدمات الخارجية على المدى المتوسط والطويل. في غضون ذلك، يجب على الحكومة مواصلة الإصلاحات الهيكلية لتمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في دفع عجلة النمو، والحد من الفقر، وخلق فرص عمل مستدامة.

يتم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه مصري (٦,٤ مليار دولار) لتمويل شراء الوحدات السكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص ٣% لمدة تصل إلى ٣٠ عاماً. من جهة أخرى، استمر الائتمان المحلي في تسجيل معدلات نمو مرتفعة بنسبة ١١,٦% وذلك على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو مقارنة بالمستويات القياسية المسجلة بعد أن بدأت الانعكاسات الإيجابية للإجراءات الحكومية لتشجيع الإقراض في التلاشي. ومستقبلياً، من المتوقع أن يبقى نمو الائتمان قويا بدعم من التعافي التدريجي للاقتصاد والتوجهات الواضحة التي توفرها السياسة النقدية المستقرة والمتسقة.

الرسم البياني ٦: الائتمان المقدم من البنوك

(% على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري

الجدول رقم ١ : أهم البيانات الاقتصادية

FY21/22	FY20/21	FY19/20	FY18/19	FY17/18	FY16/17	FY15/16	FY14/15	
390	352	328	300	251	235	331.8	331.6	الناتج المحلي الإجمالي (\$ مليار)
5	3.3	3.6	5.6	5.3	4.2	2.3	3.4	الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التغير)
-6.5	-7	-7.9	-8.2	-9.8	-10.9	-12.2	-10.8	الميزانية العامة (% من الناتج)
1	0.5	1.8	2	0.1	-1.8	-3.1	-3.0	الميزان الأولي (% من الناتج)
-2.9	-3.7	-3.1	-3.6	-2.4	-6.1	-6.0	-3.8	الحساب الجاري (% من الناتج)
5.8	4.5	5.7	13.9	20.8	23.5	10.2	11.0	التضخم (%، على أساس سنوي، للسنة المالية)
80	83	82.5	90.2	97.3	108	102.8	85.0	الدين العام (% من الناتج)
7.1	7.3	8.3	7.9	9.9	11.8	12.5	12.9	البطالة (%)

المصدر: البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية وتوقعات بنك الكويت الوطني

الجدول ٢: البيانات الاقتصادية الشهرية

Jun-21	May-21	Apr-21	Mar-21	Feb-21	Jan-21	Dec-20	Nov-20	
11.6	14.1	13.7	17.1	22.3	23.6	23.1	24.4	نمو الائتمان (%، على أساس سنوي)
18.1	18.1	19.1	20	20	19.8	19.7	19.6	نمو عرض النقد (M2) (%، على أساس سنوي)
4.9	4.8	4.1	4.4	4.5	4.4	5.4	5.7	التضخم الحضري (%، على أساس سنوي)
3.8	3.4	3.3	3.7	3.6	3.6	3.8	4	التضخم الأساسي (%، على أساس سنوي)
8.75	8.75	8.75	8.75	8.75	8.75	8.75	8.75	سعر الخصم (%)
9.25	9.25	9.25	9.25	9.25	9.25	9.25	9.25	سعر الإفراض لليلة واحدة (%)
8.25	8.25	8.25	8.25	8.25	8.25	8.25	8.25	سعر الإيداع لليلة واحدة (%)
15.7	15.69	15.69	15.7	15.69	15.7	15.69	16.66	سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار (متوسط)

المصدر: البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية وتوقعات بنك الكويت الوطني

الجدول ٣: بيانات اقتصادية ربعية

2Q21	1Q21	4Q20	3Q20	2Q20	1Q20	4Q19	3Q19	
7.7	2.9	2	0.7	-1.7	5	5.7	5.6	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%، على أساس سنوي)
...	-5.8	-4.6	-2.7	-4.6	-3.1	-3.3	-1.5	الحساب الجاري (% من الناتج)
7.3	7.4	7.2	7.3	9.6	7.7	8	7.8	معدل البطالة (%)

المصدر: البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية وتوقعات بنك الكويت الوطني



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353